وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول 2020

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في يوليو 2020

نبذة عامة

تراجع النمو الاقتصادي متأثراً بتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 3

اقتصاد مملكة البحرين 5

يأتي التقرير الاقتصادي والإعلان عن النتائج الأولية للحسابات القومية للربع الأول من عام 2020 في ظل ظروف استثنائية تعيشها مملكة البحرين والعالم أجمع مع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتحديات الناتجة عنها على الصعيد الطبي والمالي والاقتصادي. وتشير أحدث البيانات الصادرة[1] عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إلى تراجع أداء الاقتصاد[2] في المملكة خلال الربع الأول من العام 2020 بنسبة 1.1% بالأسعار الثابتة. ويعكس التراجع أداء القطاعات التي تأثرت بشكل أكبر جراء فيروس كورونا (كوفيد-19)، فيما أظهرت بعض القطاعات مرونة في التعامل مع التحديات في المراحل الأولى من الأزمة.

- **تراجع النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين بنسبة 1.1% خلال الربع الأول**، فيما بلغت نسبة التراجع 4.9% بالأسعار الجارية. وتأثر القطاع غير النفطي بتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) والذي تراجع بنسبة 1.7% بالأسعار الثابتة، وبنسبة 4% بالأسعار الجارية. وفي المقابل، سجل القطاع النفطي نموًا حقيقياً سنويًا بنسبة 1.8%، إلا أنه تراجع بالأسعار الجارية بنسبة 11.5%.

- **حافظت القطاعات الاقتصادية الأكبر مساهمةً في الناتج الإجمالي المحلي على استقرارها النسبي خلال الربع الأول**، حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً وقدره 4.8% مدعومًا بتعزيز الطاقة الإنتاجية لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا"، بينما شهد قطاع المشروعات المالية تراجعًا طفيفاً في النمو بنسبة 1.6%. وعلى الرغم من نسب النمو الغير مسبوقة خلال الفصول السابقة، إلا أن قطاع الفنادق والمطاعم كان أكثر القطاعات تضررًا جراء الجائحة.

- **تماشى أداء الاقتصاد البحريني إلى حد كبير مع اتجاهات النمو على مستوى المنطقة.** وبادرت جميع دول الخليج في اتخاذ إجراءات لاحتواء تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الرغم من الاضطراب الذي سببه تفشي الفيروس لحركة السفر وتدفق الزوار، إلا أن القطاعات الصناعية بشقيها الاستخراجي والتحويلي، وقطاع الخدمات المالية أظهرت مرونة كبيرة خلال الربع الأول. ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد المنطقة تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 ككل.

- **توحدت جهود الدول لاحتواء الفيروس والعمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية والأسواق المالية والسلعية**، وأطلقت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم حزم لتحفيز الاقتصاد وإنعاش الأسواق، مدعومة بتغيرات كبيرة في السياسات المالية. كما ساعد تمديد اتفاق دول "أوبك بلس" في استقرار أسواق النفط العالمية. ولا شك أن التدابير التي تم اتخاذها ستسهم في انتعاش الاقتصاد إلى حد ما في عام 2021، بعد الانكماش الحاد المتوقع هذا العام جراء تحدي فيروس كورونا (كوفيد-19).

النتائج الأولية لاقتصاد مملكة البحرين للربع الأول 2020			
	الإجمالي	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	-1.1%	1.8%	-1.7%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)	-4.9%	-11.5%	-4%

[1] جميع البيانات أولية.

[2] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

منذ ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مع بداية العام 2020 وتداعيات انتشاره أثرت بشكل مباشر ورئيسي على نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب تعليق الأنشطة الاقتصادية والتدابير الأخرى التي تم اتخاذها في مختلف المجالات ضمن الإجراءات الاحترازية لاحتواء الجائحة. إلا أن معظم دول آسيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية بدأت تتجه نحو التعايش الإجباري مع الفيروس عبر استئناف العديد من الأنشطة الاقتصادية وتخفيف إجراءات الإغلاق الاحترازية التي تبنتها في الأشهر الأولى من العام الحالي.

ومع استمرار تداعيات الجائحة غير المسبوقة، توجهت العديد من المنظمات والمحللين الاقتصاديين إلى إعادة النظر في توقعاتهم لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2020، ومنها صندوق النقد الدولي الذي أشار في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونيو 2020 إلى توقع تراجع نمو الاقتصاد خلال العام 2020 بنسبة 4.9%، بعد أن كان قد توقع انكماشاً بنسبة 3% في شهر أبريل 2020. وعلى الرغم من خطط التحفيز الضخمة التي أعلنتها الحكومات خلال الفترة الماضية، إلا أن المخاطر والتداعيات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ما زالت قائمة حتى الآن، كما حذّر صندوق النقد الدولي من تدهورٍ حاد في المالية العامة لا سيما مع محاولات الحكومات المستمرة لمكافحة التداعيات المستمرة للجائحة. كما وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة إجمالي حزم الدعم المالي التي أقرتها الحكومات منذ بدء انتشار الجائحة بلغت نحو 11 تريليون دولار أمريكي، بعد أن قُدرت بنحو 8 تريليون دولار في شهر أبريل 2020، وشكل ما يقارب نصفها (أي حوالي 5.4 تريليون دولار) نفقات إضافية وتخفيضًا في قيمة الإيرادات، مما سيؤثر بشكل مباشر على الميزانيات الحكومية. أما النصف الآخر فكانت لدعم السيولة والحفاظ على استقرارها عن طريق زيادة تسهيلات قروض البنك المركزي ورفع قدرة الإقراض والتي من شأنها أن تضمن استمرارية التدفقات النقدية وتحد من حالات الإفلاس.

وكما كان متوقعاً، سجلت جمهورية الصين الشعبية تراجعاً في نموها الاقتصادي للربع الأول بنسبة 6.8%، بعد أن سجل في الربع الأخير من عام 2019 نمواً سنوياً بنسبة 6%، ولمساعدة الاقتصاد أطلقت الصين حزمة مالية بقيمة 500 مليار دولار أمريكي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع نمو الاقتصاد بنسبة 5%، وعلى الرغم من ذلك أذهل الاقتصاد الأمريكي المحللين في الأشهر الأخيرة بعد انخفاض معدل البطالة الرسمي إلى 11.1% في نهاية شهر يونيو 2020 بعد أن بلغ الذروة في شهر أبريل 2020 بتسجيل نسبة بطالة بلغت 14.7%. وارتفعت أسعار الأسهم في البورصة الأمريكية وتحسن أداء أسواق المال بعد أن بلغت أدنى مستوياتها في شهر مارس 2020، نتيجة لإطلاق حزمة اقتصادية بلغت قيمتها 2.2 تريليون دولار، لدعم الأفراد والشركات في مواجهة الأضرار الناجمة عن فيروس كورونا. وفي أوروبا، انخفض النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة بنسبة 1.6% وفقاً لأحدث تقرير صدر عن مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني، وكانت المملكة قد أعلنت في شهر مارس 2020 عن حزمة مالية تضمنت اتاحة ضمانات قروض قيمتها 330 مليار جنيه إسترليني (399 مليار دولار)، بالإضافة إلى 20 مليار جنيه إسترليني في شكل خفض للضرائب وإعانات ومساعدات أخرى للشركات التي تواجه خطر الانهيار نتيجة لانتشار فيروس كورونا. وأما في الجمهورية الفرنسية، فأعلن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 5.8% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020، كما توقع أن تصل نسبة التراجع إلى 20%

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

خلال الربع الثاني من هذا العام .في حين تباطأ النمو الاقتصادي في الجمهورية الإيطالية خلال الربع الأول من العام 2020 بنسبة 4.8% مقارنة بالعام السابق وفقاً للبيانات الأولية المعلنة عن المعهد الوطني للإحصاء.

ومن جهة أخرى، بدأت أسواق النفط العالمية تشهد انتعاشاً مطرداً بعد تدني مستوياتها في شهر أبريل 2020 والذي أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج، وساهم قرار دول "أوبك بلس" في 6 يونيو 2020 بالإبقاء على مستويات الإنتاج المخفضة في ارتفاع سعر خام برنت لحوالي 40 دولاراً أمريكياً للبرميل بحلول أوائل يونيو.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

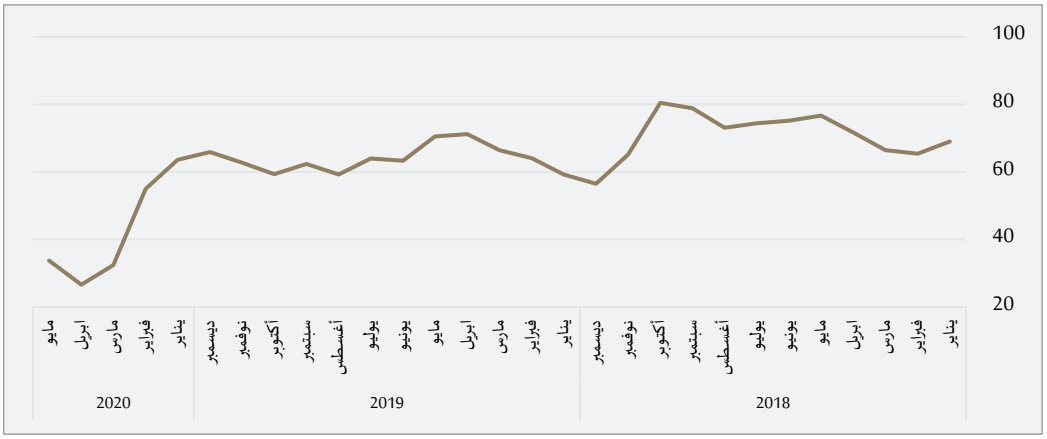

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

أطلق فيروس كورونا (كوفيد-19) العنان لتحديات صحية واقتصادية في المنطقة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، لاسيما مع قرارات الحظر وإجراءات الإغلاق الاحترازية، والتي تزامنت مع التقلبات غير الاعتيادية في أسواق النفط العالمية، والتي سببت شللاً جزئياً للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأعلن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تقديراته للربع الأول من عام 2020 بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتوقع أن يكون الاقتصاد قد شهد تراجعاً بنسبة 1%، متأثراً بتراجع القطاع غير النفطي بنسبة 3%، بينما نما القطاع النفطي بنسبة 3.7%. ووفق تقديرات المصرف، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الكلي لعام 2020 بنسبة 3.6%، مع تسجيل انكماش بشكل أكبر حدة على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020.

كما أعلنت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن نتائج مؤشرات الحسابات القومية للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 والتي سجلت تراجعاً بنسبة 1%، نتيجة تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 4.6% فيما نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.6%.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج الحسابات القومية الأولية للربع الأول من العام 2020، وبناءً عليها سجلت مملكة البحرين تراجعاً في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.1%، و4.9% بالأسعار الجارية خلال الربع الأول من العام 2020، وهو ما كان متوقعاً بسبب تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19).

وشهد القطاع غير النفطي تراجعاً بنسبة 1.7% و4% بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي. ونما القطاع النفطي خلال الربع الأول من العام الجاري نمواً متواضعاً بلغ 1.8% بالأسعار الثابتة بينما انخفض بنسبة 11.5% بالأسعار الجارية وذلك على أساس سنوي. وبشكل عام، ورغم التراجع الطفيف في النمو إلا أن القطاع النفطي، وقطاعات المشروعات المالية، والصناعات التحويلية والتي تمثل مجتمعة حوالي 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة، أثبتت قوتها ومرونتها للتصدي للتحديات خلال الأشهر الأولى من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) عالمياً.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

لم تكن مملكة البحرين بمنأى عما تسببت به تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، فسجل القطاع غير النفطي تراجعًا سنويًا بنسبة 1.7% خلال الربع الأول من العام 2020.

وتفاوت أداء القطاعات غير النفطية خلال الأشهر الثلاث الأولى من العام، حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية النمو الأسرع بنسبة 4.8% على أساس سنوي، ويعزو ذلك إلى ارتفاع إنتاج شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" بشكل ملحوظ بنسبة 42.5%، حيث يعمل خط الصهر السادس الآن بسعته القصوى. كما حققت الكميات المنتجة لشركة غاز البحرين الوطنية "بناغاز" زيادة بنسبة 16.4%، فيما ظلت الكميات المنتجة في شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية "GPIC" ثابتة نسبيًا بزيادة وقدرها 1.3%. في حين، سجلت مصفاة شركة نفط البحرين "بابكو" انخفاضًا في الإنتاج بنسبة 12.8% على أساس سنوي.

من جهة أخرى، ومع الإجراءات الاحترازية التي طالت القطاع السياحي والقيود المفروضة على حركة النقل العالمية والإقليمية جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، سجل قطاع الفنادق والمطاعم التراجع الأكبر خلال العام بنسبة 36%. وعلى الصعيد المحلي، ومع استمرار إغلاق جسر الملك فهد منذ 7 مارس 2020، وهو الشريان الحيوي الذي يربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، تراجعت أعداد الزوار برًا بنسبة 24.2%، كما انخفضت كذلك أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي والموانئ البحرية بنسبة 25.1% و39.1% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن هيئة البحرين للسياحة والمعارض للربع الأول من عام 2020، فقد انخفض متوسط معدل الإشغال لفنادق المملكة إلى 43% في فنادق الخمس نجوم و36% في فنادق الأربع نجوم مقارنة بنسب إشغال بلغت 53% و46% على التوالي للفترة ذاتها من العام 2019. كما تشير الإحصائيات إلى انخفاض كم من عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 47%، وعدد الليالي السياحية بنسبة 49.5%، وإجمالي إيرادات السياحة الوافدة بنسبة 55.4%.

وسجل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نمواً إيجابياً بلغت نسبته 1.3% مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة بنسبة 8.3% و3.9% على التوالي. أما قطاع البناء والتشييد فأظهر قدراً من المرونة حيث جاء أداؤه مستقراً خلال الربع الأول من العام 2020 محققاً نمواً طفيفاً بنسبة 0.3% بالأسعار الثابتة. وبينت نتائج الربع الأول 2020 انخفاضاً في عدد التراخيص الصادرة مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019 بنسبة 1.4%، بينما ارتفع عدد طلبات رخص البناء المقدمة بنسبة 14.1%. ولم يؤثر القرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر بشأن ترشيد الانفاق الحكومي وإعادة جدولة المشاريع على سير تنفيذ المشاريع الكبرى في المملكة التي ساهمت في استقرار أداء القطاع.

من ناحية أخرى، سجل كل من قطاع التجارة وقطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1% و0.4% على التوالي. فيما تراجع أداء قطاع المشروعات المالية، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت 16.7%، مسجلاً انخفاضاً في النمو بنسبة 1.6%. وبحسب النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي لشهر مارس 2020، ارتفعت عدة مؤشرات مالية خلال الربع الأول عاكسة الانتعاش الذي شهده القطاع مع بداية العام 2020، حيث ارتفع كل من مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 6.2%، والميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 1.7%، وإجمالي الودائع المحلية من غير المصارف بنسبة 6.3%، وإجمالي القروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 5.2%. وفيما يخص قطاع الخدمات الحكومية،

فقد تراجع النمو الحقيقي للقطاع بنسبة 2.9% خلال العام الربع الأول 2020 مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي، وهو ما كان متوقعاً نتيجة الاستمرار في سياسة ترشيد الانفاق تحت مظلة برنامج التوازن المالي.

أما قطاع المواصلات والاتصالات فتأثر كذلك بالقيود المفروضة على حركة التنقل، مسجلًا انخفاضاً بنسبة 6.3% على أساس سنوي، حيث أثرت تلك القيود على أداء شركات الطيران والنقل بالإضافة إلى شركات الاتصالات التي تأثرت إيراداتها مع تراجع عدد الزوار.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2019				2020
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الفصل الأول
النفط الخام والغاز الطبيعي	%2.2	%9.2	%0.8-	%0.1-	%1.7	%1.8
الصناعات التحويلية	%1.6	%3.2-	%0.4-	%4.7	%5.2	%4.8
البناء والتشييد	%2.6	%2.9	%4.0	%1.5	%2.3	%0.3
التجارة	%1.1	%1.3	%1.1	%1.8	%0.0	%0.1-
الفنادق والمطاعم	%6.8	%10.7	%8.7	%8.3	%0.1-	%36.0-
المواصلات والاتصالات	%5.7-	%9.8-	%8.0-	%0.4	%5.4-	%6.3-
الخدمات الاجتماعية والشخصية	%2.9	%1.3	%1.7	%4.3	%4.3	%1.3
الأنشطة العقارية	%2.4-	%1.7-	%1.4-	%3.4-	%2.9-	%0.4-
المشروعات المالية	%0.3-	%0.9	%0.0	%0.8-	%1.1-	%1.6-
الخدمات الحكومية	%5.8-	%0.6	%2.1-	%0.5-	%20.3-	%2.9-
أخرى	%54.0	%65.6	%65.3	%46.1	%39.7	%1.9-
الناتج المحلي الاجمالي	**%1.8**	**%3.3**	**%1.8**	**%2.7**	**%0.4-**	**%1.1-**
الناتج المحلي غير النفطي	%1.7	%2.2	%2.4	%3.3	%0.9-	%1.7-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فلا يزال قطاع المشروعات المالية يحتل الصدارة بنسبة مساهمة بلغت 16.7%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.9%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 12.5%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 17.2%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2020

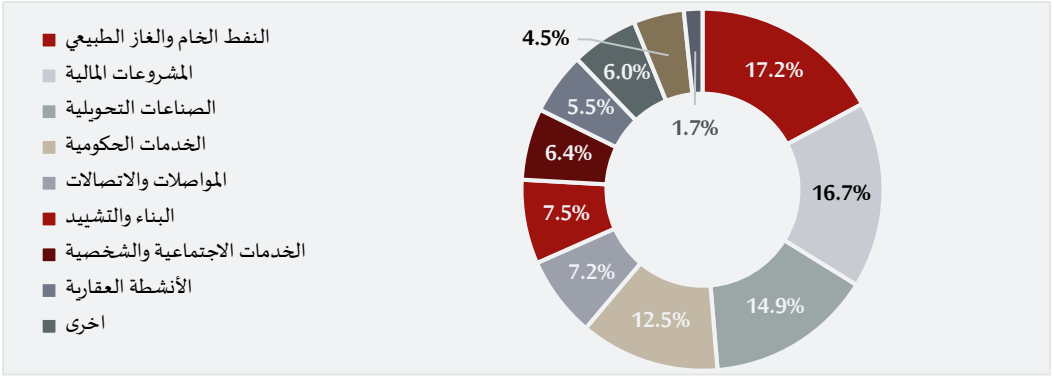

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 1.8% على أساس سنوي. واتسم إنتاج النفط في المملكة بالاستمرارية خلال الربع الأول، على الرغم من تأثر إنتاج حقل أبو سعفة البحري بالصيانة الموسمية المعتادة، فيما شهد إنتاج حقل البحرين زيادة طفيفة.

بشكل عام وخلال الربع الأول من العام 2020، بلغ متوسط إجمالي الإنتاج حوالي 181,265 برميل يومياً، وهو ما يتماشى مع إنتاج العام الماضي والبالغ 182,310 برميل. وانخفض متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة إلى دون طاقته الإنتاجية مؤقتاً حيث بلغ حوالي 137,895 برميل يومياً، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي، فيما حقق متوسط إنتاج حقل البحرين زيادة بنسبة 4.9% على أساس سنوي، إذ بلغ متوسط الإنتاج 43,475 برميل يومياً مقارنة بالعام الماضي. وارتفع متوسط إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب إلى 215,142 مليون قدم مكعب، بزيادة سنوية بنسبة 12.5%، فيما تم إعادة حقن حوالي 34.4% من إجمالي الإنتاج للقطاع النفطي.

والجدير بالذكر، أن القطاع النفطي شهد تحقيق إنجازات في عدد من المشاريع كان من أهمها:

- مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) والذي يعد المشروع الأضخم من حيث الاستثمارات في تاريخ مملكة البحرين، حيث تبلغ تكلفته 6.9 مليار دولار أمريكي. وقد بلغت نسبة إنجاز المشروع حوالي 50%.
- بلغت نسبة الإنجاز في مشروع تطوير حقل خليج البحرين 42%، ويتم مناقشة خطة تطوير حقل خليج البحرين البحري مع شركة شيفرون (Chevron) الأمريكية وبرنامج حفر آبار تقييمية بحرية قريبة من بئر خليج البحرين 1.
- تقوم شركة تطوير بمشروع تقييم إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات ما تحت طبقة العنيزة، ويهدف المشروع لإنتاج كميات تجارية من الغاز الطبيعي من طبقتي الجوبا والجوف العميقتين المكتشفتين سابقا مع دارسة وتقييم الطبقات الأعمق منهما. إذ يستمر العمل في عمليات حفر البئرين التقييميين الأول والثاني، في حين لا تزال الاستعدادات الفنية مستمرة لحفر البئر الثالث والرابع وذلك ضمن خطة الحفر 2020 – 2021 لإنتاج الغاز من طبقتي الجوبا والجوف، وقد بلغت نسبة الإنجاز لهذا المشروع 47%.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

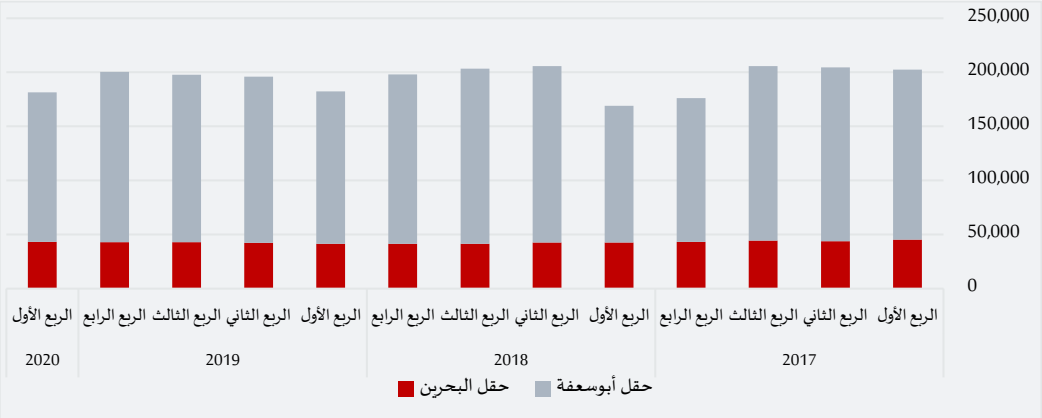

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

المشاريع التنموية

أسهمت مشاريع البنية التحتية خلال السنوات الماضية في تعزيز مكانة مملكة البحرين وخلق البيئة الداعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. ويلعب برنامج التنمية الخليجي، والمقدر بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي بدعم من الأشقاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، دوراً كبيراً في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات، وهو ما له انعكاس إيجابي مباشر على وتيرة تنفيذ المشاريع وعلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بوجه عام.

وبلغت قيمة المشاريع التي تم تخصيصها ضمن خطة برنامج التنمية الخليجي منذ إطلاق البرنامج حوالي 7,383 مليون دولار أمريكي. وشهدت قيمة المشاريع الممولة زيادةً خلال الربع الأول من العام 2020 مع ترسية مشاريع بقيمة 80 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها منذ إطلاق البرنامج حوالي 4,789 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2019. كما بلغ إجمالي المبالغ التي تم دفعها للمشاريع التنموية خلال الربع الأول حوالي 160.3 مليون دولار أمريكي، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المدفوعة منذ إطلاق البرنامج حوالي 3,184.4 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5.3%.

وتم خلال الربع الأول من العام 2020 ترسية عقد لمشروع إنشاء الطريق المؤدي إلى إسكان اللوزي بمدينة حمد والممول من منحة المملكة العربية السعودية، ومن أبرز المشاريع التي تم طرحها للمناقصة خلال شهر فبراير 2020 كانت مشروع إنشاء شارع جنوب البحرين الدائري (المرحلة الثانية)، ومشروع توسعة شارع الشيخ عيسى بن سلمان وشارعي البديع والجنبية.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

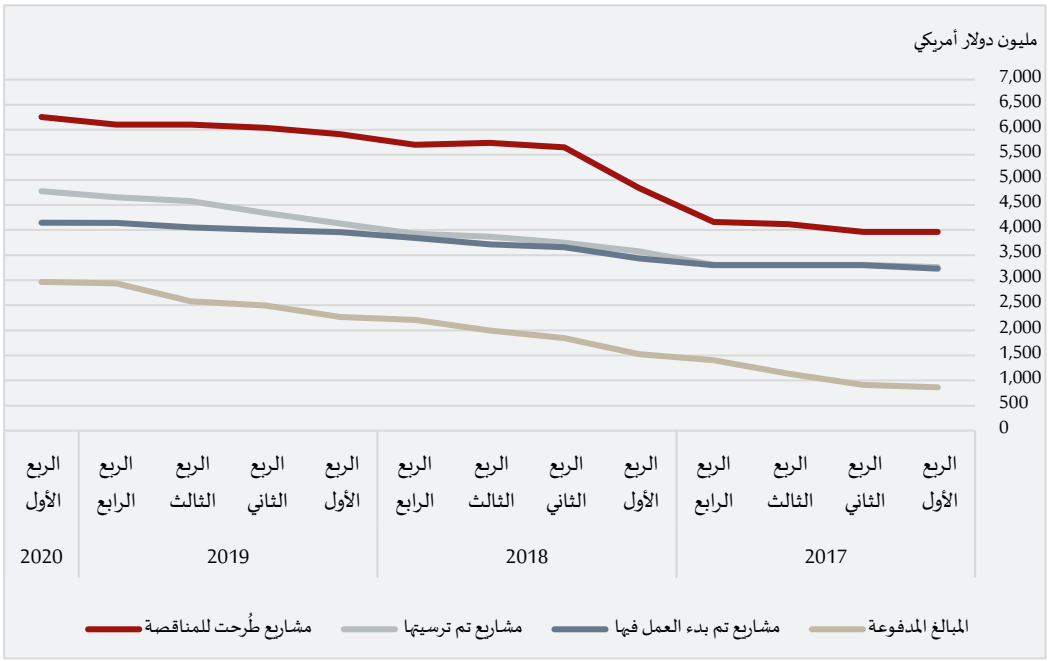

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وواصلت مملكة البحرين تقدمها في إنجاز العديد من المشاريع التنموية، وشهدت تحقيق إنجازات في مختلف الأصعدة كان من أهمها:

- وفقًا لمجلس المناقصات والمزايدات، تم ترسية 372 مناقصة ومزايدة خلال الربع الأول من عام 2020 بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 279.8 مليون دينار بحريني. وتصدر قطاع المواد والمعدات قائمة الترسيات من حيث قيمة المناقصات مشكلاً ما نسبته 39%، يليه قطاع الانشاءات والاستشارات الهندسية بنسبة 26%، وقطاع الطيران بنسبة 18%، وثم قطاع النفط والغاز بنسبة 15%.
- من المقرر الانتهاء من مشروع توسعة مطار البحرين الدولي خلال العام الجاري، والذي يعد أحد أكبر مشاريع تطوير البنية التحتية في تاريخ مملكة البحرين بتكلفة إجمالية بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي، والذي تقوم بالإشراف عليه وزارة المواصلات والاتصالات بالتعاون مع شركة مطار البحرين.
- تلقت وزارة الإسكان عطاءات من ثلاث شركات للتطوير العقاري لتنفيذ مشروع بناء 132 وحدة سكنية في أرض حكومية تقع في ضاحية اللوزي، متضمنة أعمال البنية التحتية الثانوية للمشروع. ويعد البرنامج نقلة نوعية على صعيد التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير مشاريع السكن الاجتماعي، والذي يمكن تمويله من خلال برنامج تمويل السكن الاجتماعي "مزايا".
- تسعى هيئة البحرين للسياحة والمعارض للتعاقد مع شركة لإنشاء وتشغيل فندق وشقق فندقية بالإضافة لمجمع تجاري يقع في منطقة الصخير، وستتاح لمقدمي العروض الفرصة للدخول في عقد إيجار وحصة ربح مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض لمدة 50 عامًا. وفي يناير 2020، تم ترسية المناقصة لصالح شركة سيباركو البحرين كمقاول منفذ للمشروع، ومن المؤمل الانتهاء من المشروع والمقدر بمساحة 81,300 متر مربع في عام 2022.
- باتت خطط تطوير السياحة في جزر حوار تقترب من التنفيذ، بعدما تم توقيع عقد تنفيذ أعمال الكابلات البحرية والأرضية بجهد 66 كيلو فولت لتزويد جزر حوار بالكهرباء مع الشركات المنفذة لهذه المشاريع الممولة من الصندوق السعودي للتنمية ضمن برنامج التنمية الخليجي لمملكة البحرين.

التبادل التجاري

سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تراجعاً واضحاً على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2020، إذ ازدادت الفجوة التجارية بنسبة 16.9% من 375.1 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2019 إلى 438.5 مليون دينار بحريني بنهاية الربع الأول من العام الجاري، ويعزو هذا التراجع بشكل أساسي لارتفاع قيمة الواردات. حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية بنسبة 7.5% مشكلةً ما قيمته 1,244.1 مليون دينار بحريني، فيما انخفضت قيمة الصادرات وطنية المنشأ الإجمالية بنسبة 1.3% على أساس سنوي لتبلغ 579.1 مليون دينار بحريني.

وبدأت تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) بالظهور في شهر أبريل 2020 بعد ثلاثة أشهر متتالية من نمو قوي في الصادرات. وانكمش إجمالي الصادرات بنسبة 17.2% سنويًا في شهر أبريل إلى 1,569.6 مليون دينار بحريني، بينما انخفضت قيمة الواردات بمقدار 7.2 مليون دينار بحريني إلى 364 مليون دينار بحريني.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

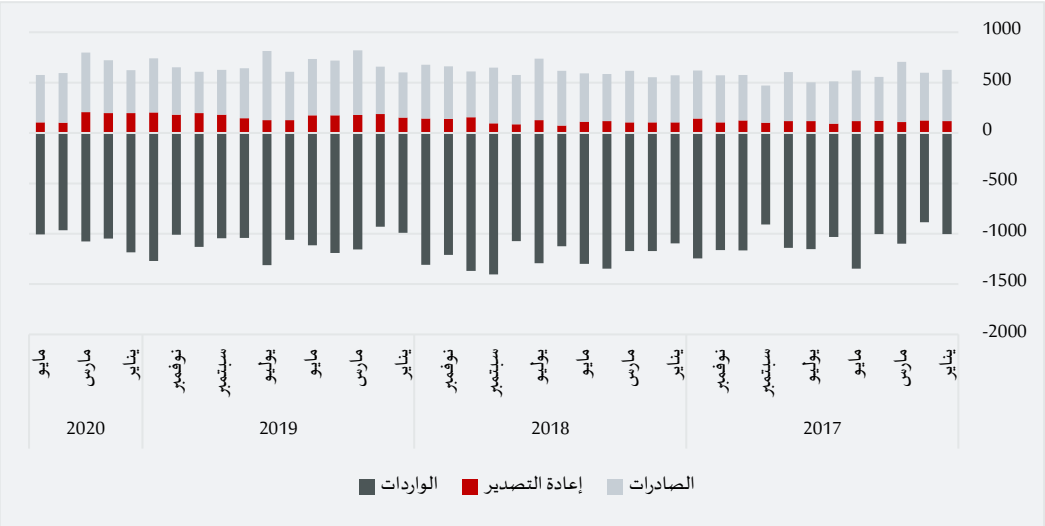

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الأول من عام 2020:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%28.2	جمهورية الصين الشعبية	%12.6
الإمارات العربية المتحدة	%11.0	البرازيل	%7.8
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.8	المملكة العربية السعودية	%7.6
هولندا	%8.0	أستراليا	%7.1
سلطنة عمان	%7.5	الولايات المتحدة الأمريكية	%6.8

وفقا لإحصاءات ميزان المدفوعات للعام 2019 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فقد سجلت صادرات مملكة البحرين زيادة سنوية بنسبة 0.4% في العام 2019 بما تقدر قيمته 6.8 مليار دينار بحريني، فيما تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 6.6% على أساس سنوي وبلغت قيمتها الفعلية نحو 3.7 مليار دينار بحريني، في حين بلغ نمو الصادرات غير النفطية نسبة 10.4% بما بقدر بحوالي 3.1 مليار دينار بحريني.

ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني)

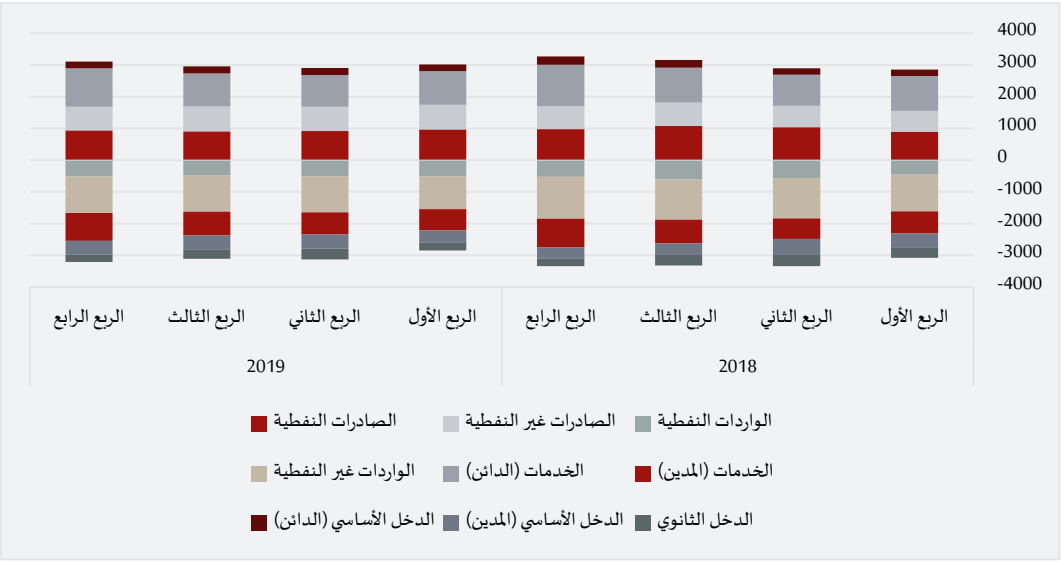

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمر نجاح المملكة في رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي للربع الرابع لعام 2019 الذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبحرين خلال الربع الرابع من العام 2019 بما يقارب 235.3 مليون دينار بحريني، مما رفع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الرابع إلى 11.4مليار دينار بحريني، مساهمةً في دفع العجلة التنموية التي تشهدها المملكة من خلال استقطاب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال.

وأشارت الإحصاءات الى استحواذ قطاع الأنشطة المالية والتأمين والصناعات التحويلية على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت إجمالي التدفقات حتى نهاية العام 2019 إلى قطاع الأنشطة المالية والتأمين حوالي 8,296.6 مليون دينار بحريني، بارتفاع قدره 1.8% عن الربع الثالث، وإلى الصناعات التحويلية حوالي 1,496.9 مليون دينار بحريني، بارتفاع نسبته 1.1%. واستحوذت الاستثمارات المباشرة الواردة من دولة الكويت على أعلى قيمة تدفق بواقع 86.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الرابع، تلتها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بتدفقات بلغت 22.8 مليون دينار بحريني.

ولا تزال فرص جذب الاستثمارات متركزة في أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية وعدة قطاعات فرعية، ومنها:

1. قطاع الخدمات المالية (الخدمات المساندة، إدارة الأصول، التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية التجارية).
2. قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية (توزيع السلع الاستهلاكية، مواد التعبئة والتغليف، الخدمات الصناعية، الخدمات اللوجستية وخدمات التوزيع الإقليمية).
3. قطاع تجارة الجملة والتجزئة (إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية).
4. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحوسبة الحسابية، خدمات الأعمال، المحتوى الرقمي).

وجاءت نتائج رصيد الاستثمارات الخارجية لهذه القطاعات خلال العام 2019 كالتالي:

القطاع	رصيد الاستثمارات الواردة (مليون دينار بحريني)	نسبة مساهمة القطاعات من القيمة الإجمالية للاستثمارات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	8,296.6	%72.9
الصناعات التحويلية	1,496.9	%13.2
تجارة الجملة والتجزئة	663.5	%5.8
المعلومات والاتصالات	287	%2.5
أخرى	636.5	%5.6
المجموع	**11,380.5**	

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً في الضغوط خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالعام السابق، حيث تباطأ متوسط نسبة التضخم بنسبة 0.6% على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020. واستقرت معدلات التضخم في شهري يناير وفبراير عند نسبة 0.1%، قبل أن تشهد انخفاضاً بلغ 1.8% في شهر مارس من العام الحالي.

وسجلت أسعار مجموعة "النقل" أعلى نسبة تضخم خلال الربع الأول من العام 2020 حيث بلغت 3.5%، ويعزو ذلك لارتفاع أسعار السيارات والتي واصلت صعودها منذ شهر أكتوبر 2019، بينما سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار بنسبة 28.8% في شهر مارس، وذلك نتيجة للانخفاض الحاصل في أسعار الرحلات السياحية بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد19) حول العالم، والتي تم احتسابها باستخدام تقنية الاحتساب المتوسطة كي لا تؤدي إلى تحيز في المؤشر في ظل غياب بعض المعلومات لاسيما مع قرار إغلاق المحال التجارية والصناعية واتخاذ مملكة البحرين مجموعة من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية من أجل السيطرة على الجائحة، والتي كان لها تأثير مباشر على مؤشر أسعار المستهلك، حيث أدى ذلك أيضاً إلى انخفاض أسعار مجموعة الفنادق والمطاعم في شهر مارس بنسبة 2.2%. في حين عكست بيانات مؤشر أسعار المستهلك للربع الأول من العام 2020 تباين وتضخم أسعار "مجموعات الغذاء"، والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 2.2% خلال الربع الأول 2020 مقارنة بالربع ذاته من العام 2019.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

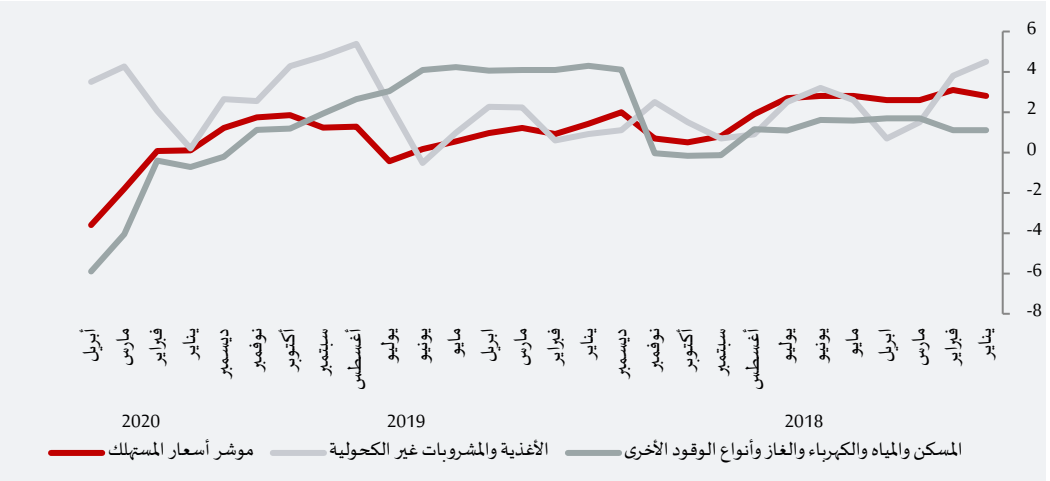

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

سجل نمو الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين انخفاضًا بنسبة 1.6% في يناير 2020، تلاه انتعاشاً بلغ 2.4% و5.2% في شهري فبراير ومارس 2020 على التوالي، مدفوعاً بزيادة في قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال. كما شهدت القروض المقدمة إلى الحكومة زيادة ملحوظة أيضاً مع نهاية الربع الأول من عام 2020 بلغت قيمتها 441.5 مليون دينار بحريني، أو بنسبة 43.5% على أساس سنوي. وارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال بنسبة 3.6% مشكلةً ما قيمته 5.2 مليار دينار بحريني ليصبح مجموع القروض والتسهيلات القائمة المقدمة من بنوك التجزئة حوالي 10.1 مليار دينار بحريني.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

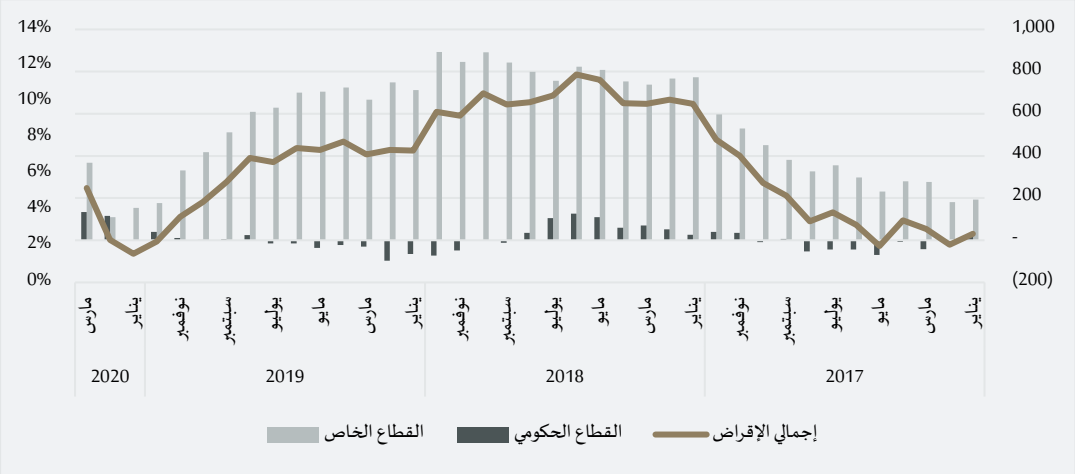

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهد نمو الودائع المصرفية في بنوك التجزئة بعض التقلبات في الأشهر الأخيرة. وتراجعت قيمة الودائع الإجمالية بنسبة 1.6% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول 2020، ويعزو ذلك لتراجع الودائع الأجنبية الإجمالية من غير المصارف بالعملة الأجنبية بنسبة 21%، في حين أظهرت الودائع المحلية الإجمالية من غير المصارف نمواً خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 6.3%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

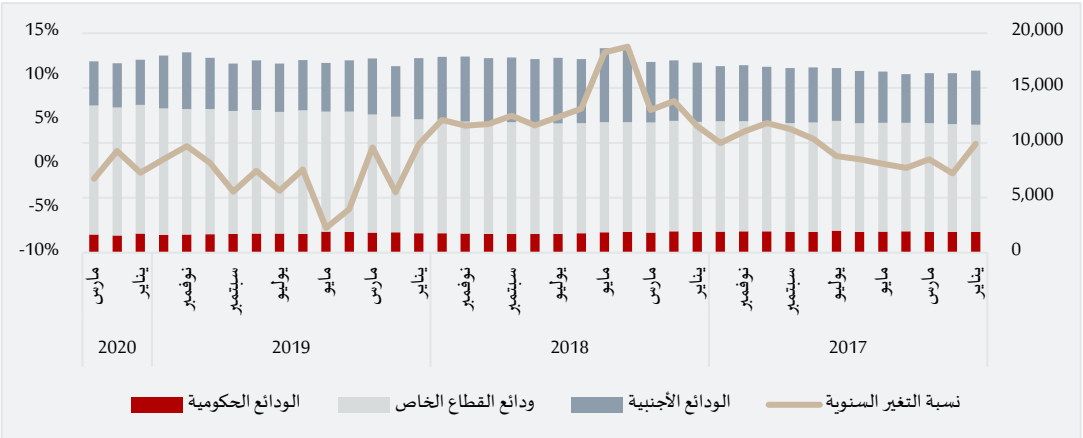

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وشهد متوسط سعر الفائدة على القروض المصرفية تقلبات شهرية اتسمت بالانخفاض النسبي، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض المصرفية المقدمة للشركات 4.2% في الربع الأول 2020 بعد أن بلغ 5.9% في شهر فبراير 2020. وانخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية نسبياً ليبلغ 4.8% في شهر مارس 2020.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

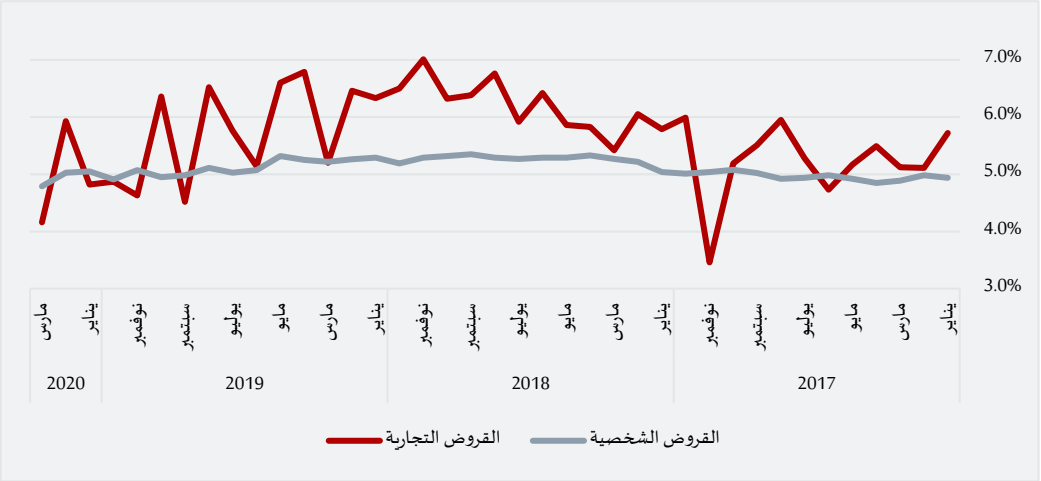

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وعلى صعيد آخر، بات تأثير تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع التجارة واضحاً، ويظهر ذلك من خلال بيانات عمليات نقاط البيع. فبعد النمو المتواصل إلى حد ما طوال عام 2019، انخفض عدد وقيمة عمليات نقاط البيع الشهرية خلال الفترة من يناير إلى مارس 2020 بنسبة 17.3% حيث تراجعت قيمة العمليات من 225.4 مليون دينار بحريني إلى 186.5 مليون دينار بحريني، نتيجة للقيود المؤقتة على بعض الأنشطة التجارية، مثل تجارة التجزئة والأنشطة السياحية، وانخفاض أعداد الزوار للمملكة. في حين، ارتفع عدد محطات نقاط البيع من 37,356 محطة في نهاية شهر مارس 2019 إلى 42,768 في مارس 2020 بزيادة سنوية بلغت 14.5%.

بورصة البحرين

ألقت الظروف المالية والاقتصادية المصاحبة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتراجع أسعار النفط عند مستويات 30 دولاراً للبرميل بتأثيراتها على أداء مختلف الأسواق العالمية والإقليمية وبطبيعة الحال على أداء بورصة البحرين، حيث شهد مؤشر البحرين العام خلال الأشهر الثلاثة الأوائل انخفاضاً بنسبة 16.1% مقارنة بنهاية العام 2019، كما انخفض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 21.7% في الفترة ذاتها. أما بالنسبة للقيمة السوقية للبورصة فانخفضت بنسبة 16.1% حيث بلغت 8.5 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الأول 2020.

وكان أداء مؤشرات القطاعات متفاوتًا. وأتى قطاع الصناعة في الصدارة بنسبة 241.9%، تلاه قطاع الخدمات الذي حقق ارتفاعًا بنسبة 67.5% خلال الفترة من يناير إلى مارس 2020. في المقابل، تراجع أداء قطاع المصارف التجارية بنسبة 24.1%، كما انخفض مؤشر الفنادق والسياحة بنسبة 69.9%.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

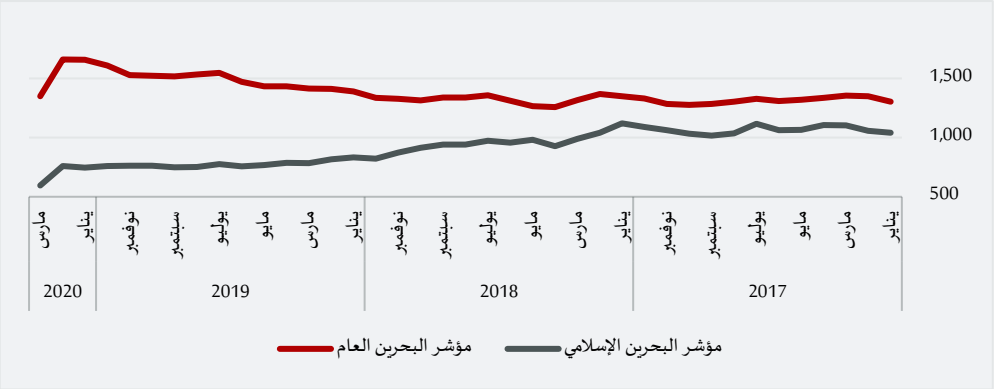

المصدر: بورصة البحرين

ومن أبرز الاجازات على الصعيد المالي:

- قام مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع بورصة البحرين في شهر يونيو 2020 بتطوير خدمة مرابحة الصكوك للعملاء والمصارف، وذلك لتوفير السيولة والاقتراض بطرق قائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية، في خطوة تهدف إلى تعزيز سوق رأس المال في مملكة البحرين. وبموجب هذه الخدمة ومن خلال منصة إلكترونية توفرها بورصة البحرين، يشتري الطرف المقرض الصكوك من مصرف البحرين المركزي، وبعد تملكه للصكوك يبيعها للمستقرض بيعاً مؤجلاً.
- اتجهت الحكومة نحو سوق السندات الدولية ضمن مساعيها لتوفير السيولة في ظل تحدي فيروس كورونا (كوفيد-19) والانخفاض التاريخي لأسعار النفط. إذ قامت المملكة بإصدار سندات بقيمة 2 مليار دولار في شهر مايو 2020، ضمت صكوكاً بمليار دولار عند 6.25% وسندات بمليار دولار أيضاً عند 7.375%.
- وأعلنت بورصة البحرين عن إدراج الإصدار رقم (20) لسندات التنمية الحكومية التي أصدرها مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين، ويبلغ حجم الإصدار 300 مليون دينار بحريني بقيمة اسمية قدرها دينار بحريني واحد للسند، في حين تبلغ مدة الإصدار 3 سنوات اعتباراً من 10 مايو 2020 حتى 10 مايو 2023. ويبلغ العائد الثابت 6.00 % سنوياً.

- كما أعلنت شركة بتلكو عن سداد السندات المتبقية بقيمة 473 مليون دولار أمريكي من أصل 650 مليون دولار أمريكي مستحقة في 1 مايو 2020، كما تم توقيع تسهيلات مصرفية بقيمة 450 مليون دولار أمريكي.

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل:

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
1 يناير 2020	Treasury Bills No. 1789	70	91	2.58	99.352	101
8 يناير 2020	Treasury Bills No. 1790	70	91	2.61	99.344	120
9 يناير 2020	Sukuk Al Ijarah No. 173	26	182	2.57	-	188
15 يناير 2020	Sukuk Al Salam No. 225	43	91	2.61	-	190
22 يناير 2020	Treasury Bills No. 1791	70	91	2.57	99.354	184
23 يناير 2020	Treasury Bills No. 65	100	365	2.6	97.436	196
29 يناير 2020	Treasury Bills No. 1792	70	91	2.55	99.36	217
2 فبراير 2020	Treasury Bills No. 1793	35	182	2.52	98.74	308
5 فبراير 2020	Treasury Bills No. 1794	70	91	2.56	99.358	128
6 فبراير 2020	Sukuk Al Ijarah No. 174	26	182	2.52	-	557
12 فبراير 2020	Treasury Bills No. 1795	70	91	2.5	99.373	183
19 فبراير 2020	Sukuk Al Salam No. 226	43	91	2.52	-	354
26 فبراير 2020	Treasury Bills No. 1796	70	91	2.49	99.374	100
27 فبراير 2020	Treasury Bills No. 66	100	365	2.56	97.476	169
1 مارس 2020	Treasury Bills No. 1797	35	182	2.47	98.766	237
4 مارس 2020	Treasury Bills No. 1798	70	91	2.45	99.385	100
11 مارس 2020	Treasury Bills No. 1799	70	91	2.06	99.482	121
12 مارس 2020	Sukuk Al Ijarah No. 175	26	182	2.1	-	427
18 مارس 2020	Sukuk Al Salam No. 227	43	91	2.06	-	295
25 مارس 2020	Treasury Bills No. 1800	70	91	2.06	99.482	100
26 مارس 2020	Treasury Bills No. 67	100	365	2.87	97.181	100
29 مارس 2020	Treasury Bills No. 1801	35	182	2.68	98.665	100

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الأول من العام 2020، ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص ليصل إلى 97,277، بزيادة سنوية بلغت 3.9%. ويأتي ذلك تأكيداً لأهمية دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تشهدها المملكة. أما بالنسبة لأعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام فقد شهد انخفاضاً بنسبة 4% على أساس سنوي ليصل إجمالي عدد العاملين إلى 47,194 بحريني حتى نهاية شهر مارس 2020، وهو ما يعكس نتائج تطبيق برنامج التقاعد الاختياري حيث غادرت ثلاث دفعات من المستفيدين مع نهاية الربع الأول من عام 2019 من أصل 5 دفعات. من جهة أخرى انخفض عدد غير البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 2.2% ليصل العدد الإجمالي إلى 475,294 موظفاً.

كما ارتفع متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 0.4% ليصل إلى 761 دينار بحريني، فيما شهد متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين العاملين في القطاع العام انخفاضاً بنسبة 2% ليصل إلى 829 دينار بحريني. في حين، شهد متوسط الراتب الشهري للمسجلين غير البحرينيين في القطاع الخاص نمواً بنسبة 2.4% ليصل إلى 251 دينار بحريني.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

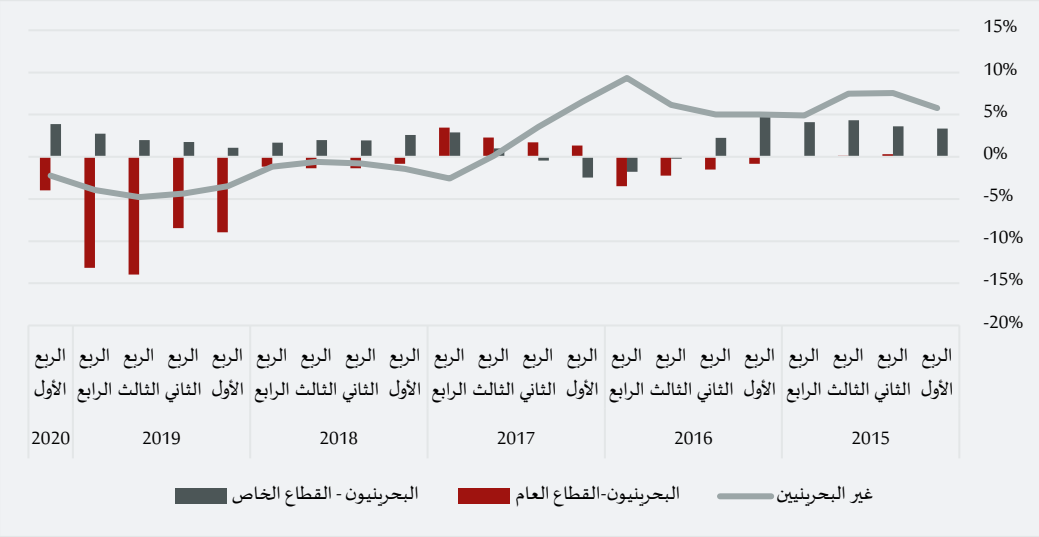

وعلى صعيد متصل، ونظراً للظروف الاستثنائية لفيروس كورونا، قامت هيئة تنظيم سوق العمل بتدشين المنصة الإلكترونية لسوق العمل وذلك لتسهيل التوظيف في القطاع الخاص، والتي تهدف إلى تسهيل حصول القطاع الخاص على العمالة التي يحتاجها في ظل صعوبة الاستقدام من الخارج وتأثر حركة التنقل الجوي، وذلك دعماً لاستمرارية نمو القطاع الخاص وتعزيز قدراته في ظل هذه الأزمة العالمية.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- تقدمت مملكة البحرين بواقع 40 مرتبة لتصبح في التصنيف 56 عالمياً من أصل 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي 2020 الصادر عن مركز ييل للقانون والسياسة البيئية التابع لجامعة ييل، والذي يغطي السياسات المختصة بمدى صحة وحيوية النظام البيئي. وأشاد التقرير بالخطوات التي اتخذتها المملكة للتخفيف من آثار تغير المناخ. كما وتشير النتائج أيضاً إلى أن المملكة تعد من قادة البرنامج البيئي لعام 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تقدمت بواقع 8 مراتب لتصبح في المركز الخامس على مستوى المنطقة، وفي المركز الثالث خليجياً. ومن الملفت أن المملكة حققت المركز الأول عالمياً في مؤشر خدمات النظام البيئي، وفي عدد من المؤشرات الفرعية من ضمنها معالجة مياه الصرف الصحي.

- حققت المملكة المرتبة 8 عالمياً في فئة "رأس المال البشري ومشاركة المستهلك" ضمن مؤشر تحول الطاقة 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس أداء أنظمة الطاقة ومدى جاهزية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية لتحول الطاقة في الدول. وتقيس فئة "رأس المال البشري ومشاركة المستهلك" الوظائف وجودة التعليم في قطاع الطاقة المتجددة، ومدى وعي المستهلكين وتبنيهم للتكنولوجيات الحديثة في مجال الطاقة. وتجدر الإشارة إلى تحسن تصنيف المملكة بواقع 25 مرتبة في فئة "النمو الاقتصادي والتنمية" لتصبح في التصنيف 63 عالمياً. إضافة إلى ذلك، احتلت المملكة المركز الأول عالمياً في 5 مؤشرات فرعية: معدل الكهرباء، الوصول إلى وقود الطهي النظيف، تنوع المستوردين، معدل نصيب الكهرباء من توليد الفحم، والحصول على مؤشرات تنظيمية للطاقة المستدامة. وعلى مستوى التصنيف العام تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع مرتبتين لتصبح في التصنيف 90 عالمياً من أصل 115 دولة.

- احتلت مملكة البحرين التصنيف 25 من أصل 200 دولة في التقييم الإقليمي للسلامة الخاص بفيروس كورونا (كوفيد-19)، الصادر عن مجموعة المعرفة العميقة (Deep Knowledge Group)، والذي يقيس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والصحي والظروف والمخاطر الناجمة عن الفيروس. واحتلت المملكة المرتبة 5 ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما جاءت البحرين في المرتبة 3 في فئة المستوى الثاني التي تتكون من 20 دولة حيث حققت درجات استثنائية من حيث السلامة والاستقرار. وحصلت مملكة البحرين أيضاً على مراكز متقدمة في التصنيفات الفرعية التي شملها التقييم كالتأهب للطوارئ، حيث جاءت في الترتيب 14 من أصل 100 دولة. كما جاءت في المرتبة 32 من أصل 100 دولة من ناحية جاهزية الرعاية الصحية، والمرتبة 36 من أصل 100 دولة من ناحية كفاءة الحجر الصحي.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.

معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين
استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh